UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

قواعد المصطلح عند الإمام البزار في مسنده (البحر الزخار)

An applied study of Principles of hadith in the Musnad of Imam Al-Bazzar

Dr Obaid ur Rahman
Lecturer Dawah Academy International Islamic University Islamabad
Email:Obaidurrahman786@yahoo.com

Dr Abdullah Molvi Abdul Ghafoor
Assistant Professor Department of Sunnah and its Sciences
Islamic University of Minnesota USA
Email:Shiranicom2@gmail.com

ABSTRACT:

This article deals with the application of principles of Hadith in the prominent book of hadith known as "musnad al-bazār". Imam al-bazār was a great scholar of his time in the field of hadith and its sciences, and he has addressed the issues related to the application of rules and principles of hadith in his academic work. Therefore, I have sought through this research to address several issues, such as introducing Imam al-bazār and his Musnad, and extracting the rules of the term that Imam Al-Bazzar has applied in his Musnad, such as talking about terms related to Jarḥ, taʿdīl and ʿilal etc, and I concluded from this research with a number of results. , the most important of which are: That Imam al-bazār mentioned more than one in his Musnad. Likewise, That Imam al-bazār was influenced by the term Imam al- tirmiḏī, and he did not deviate from his method except in a few hadiths. This research was organized into two chapters, a conclusion, and indexes.

KEY WORDS: *Imam al-bazār, Musnad, Principle of Hadith,*

ملخص:

قد سعيت من خلال بحثي هذا معالجة عدة أمور، كالتعريف بالإمام البزار ومسنده، واستخلاص قواعد المصطلح التي عند الإمام البزار من خلال مسنده، وذلك كالحديث عن المصطلحات المتعلقة بالتعليل والاتصال والانقطاع، والوقف والرفع.. إلخ، فكان من منة الله تعالى علي وحسن توفيقه.

التعريف بالإمام البزار ومسنده (البحر الزخار)

١- التعريف بالإمام البزار

هو الإمام الحافظ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد، العتكي، البصري، المعروف بالبزار(١).

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

ولد البزار سنة نيف عشرة ومائتين بالبصرة، ونشأ بها وأخذ علم الحديث من كبار حفاظ البصرة، ولم يرتحل البزار لطلب العلم فاكتفى بالبصرة وكانت عامرة بالحفاظ والعلماء؛ لكنه ارتحل في آخر عمره ناشرًا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الآفاق، فحدث بأصبهان عن الكبار وببغداد ومصر ومكة والرملة، وأدركته الوفاة بالرملة سنة ٢٩٢هـ(٢).

وأقد أثنى الأئمة عليه وعلى مسنده، ثناء عظيمًا:

قال السمعاني: «كان حافظًا من أهل البصرة، وكان ثقة، صنف المسند»(٣).

وقال ابن المواق: «دأب في طلب الحديث وعلومه، واعتنى بهما عناية فائقة، وتحمل المشاق في سبيلهما، حتى برع فيهما براعة تامة، وصار إماما في الحديث وعلومه، واستطاع أن يدلو بدلوه في علم العلل، فقد صنف مسندًا كبيرًا، كشف فيه العلل الخفية والجلية»(٤).

٢- التعريف بمسند البزار (البحر الزخار)

اختلف العلماء في تسمية مسند البزار، فسماه بعضهم: (البحر الزخار) كالهيثمي(٥) والكتاني(٦).

وسماه بعضهم بالمسند منهم الخطيب البغدادي والسمعاني وابن كثير وغيرهم(٧).

أما منهج الإمام البزار في تصنيف كتابه فهو يتلخص في العناصر الآتية:

رتب الإمام البزار مسنده على مسانيد الصحابة ولم يراع فيه ترتيب المعجم، بل رتبه على السبق فبدأ بالخلفاء الأربعة ثم بقية العشرة ثم مسند العباس وهكذا.

يذكر البزار إسناد الحديث قبل متنه، إلا إذا جاء الحديث أثناء الكلام عليه فحينئذ يؤخر السند.

في بعض الأحيان يسرد المتن ويتبعه بسند آخر، ويقول: مثله أو نحوه.

بعد ذكر الحديث يتكلم عن الحديث، وكثيرًا ما يذكر علل للحديث، وأحيانًا يشير إلى المتابعات و الشواهد للحديث الذي يذكره.

أحيانًا يحكم على الحديث فيقول صحيح أو حسن الإسناد.

وقد بالغ الإمام البزار في انتقاء الأحاديث في مسنده وكان دقيقًا في انتقائه، وأوضح في كثير من المواضع في المسند أسباب انتقائه للأحاديث، ومن أهم أسباب الانتقاء التي ذكرها الإمام البزار:

بسبب زيادة في متن الحديث: وذكر في كثير من الأحاديث هذا السبب، فمن ذلك، قال البزار: «وهذا الحديث إنما ذكرناه وبيناه؛ لأنه زاد فيه حسان عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس ما ليس في حديث غيره، وحسان ثقة، فمن أجل الزيادة ذكرنا هذا الحديث»(٨).

للوقوف على المتابعات: يذكر البزار هذا السبب أحيانًا، ومن ذلك، قال البزار: «فذكرنا حديث الحجاج عن عطاء عن ابن عباس؛ لأنه تابع أبا إسحاق عن ابن عباس في روايته»(٩).

سبب تفسير الأحاديث لأحاديث أخرى وشرحها:

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

ومن أمثلة ذلك قوله، قال: «وإنما ذكرنا هذا الحديث؛ لأن معناه: أنه نهى عن الركعتين بعد العصر»(١٠).

وكانت هذه بعض الأمثلة لأسباب وضع البزار الحديث في مسنده.

قواعد المصطلح عند الإمام البزار في مسنده (البحر الزخار)

١- مصطلحات الإمام البزار في الجرح والتعديل والعلل المتعلقة بحفظ الراوي وضبطه

تميز منهج الإمام البزار في الجرح والتعديل ببعض السمات العامة، من أمثلة تلك السمات:

يتكلم في بعض الرواة من حيث الجرح والتعديل، ومن حيث السماع والإدراك، ويذكر أحيانًا أسماء الرواة الذين سمعوا عن الراوي المذكور.

يحكم البزار على الرواة بنفسه، ولم ينقل عن العلماء الآخرين إلا قليلًا.

إن كان الراوي ضعيفًا، لا يستخدم البزار الألفاظ القوية في الجرح، فلا يقول مثلًا: كذاب أو وضاع ، بل كان رحمه الله ورعًا لطيف العبارة فيقول: ليس بالقوي أو لين الحديث أو منكر الحديث، أو: أجمع أهل العلم بالنقل على ترك حديثه(١١).

يذكر الإمام البزار أحيانًا بعض قواعد الجرح والتعديل في أثناء حديثه عن بعض رجال الإسناد، كما في قوله: «وذكرناه بهذا الإسناد، وحفص بن أبي حفص الذي روى عنه موسى بن أبي عائشة هذا فقد روى عنه السدي وموسى بن أبي عائشة فقد ارتفعت جهالته»(١٢).

وكانت هذه أهم سمات منهج الإمام البزار في الجرح والتعديل.

ومن الملاحظ أن الإمام البزار رحمه الله كان يميل إلى التساهل في الجرح والتعديل، يتضح ذلك من الأمثلة التالية:

المثال الأول: قال الإمام البزار في الراوي أسيد بن زيد: «لم يكن به بأس»(١٣).

وهذا الراوي وهو: أسيد بن زيد بن نجيح الجمال القرشي الهاشمي مولاهم، أبو محمد الكوفي، حدث عنه البخاري مقرونًا، ولم يعتمد عليه؛ لأنه ضعيف جدًا لا يعتمد عليه عند عامة علماء الجرح والتعديل، قال الإمام النسائي: متروك، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المناكير ويسرق الحديث، وقال ابن معين: كذاب، وقال أبو حاتم: قدم إلى الكوفة من بعض أسفاره فأتاه أصحاب الحديث ولم آته، وكانوا يتكلمون فيه، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، وقال ابن شاهين: أسيد بن الجمال كذاب، وقال الخطيب البغدادي: كان غير مرضي في الرواية(١٤).

وقد خالف الأمام البزار رحمه الله في حكمه على هذا الراوي جميع أئمة الجرح والتعديل الذين ضعفوا هذا الراوي، بل جعلوه في مرتبة الضعف الشديد والترك.

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

المثال الثاني: قال الإمام البزار رحمه الله في الراوي: دُرُسْت بن زياد: «هو رجل من أهل البصرة لم يكن به بأس»(١٥).

وهذا الراوي هو: دُرُسْت بن زياد العنبري، البصري القزاز.

أكثر الأئمة ضعفوه، قال البخاري: درست بن زياد أبو الحسن البصري عن الرقاشي حديثه ليس بالقائم، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: واه، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: كان منكر الحديث جدًا(١٦).

وبهذا يتبين أيضًا تساهل الإمام البزار رحمه الله في الحكم على دُرُسْت بن زياد؛ حيث إن جمهور الأئمة ضعفوه، وقد خالفهم البزار رحمه الله.

مما سبق يظهر أن الإمام البزار رحمه الله كان من الأئمة الذين يميلون إلى التساهل في الجرح والتعديل، والله تعالى أعلم.

٢- المصطلحات المتعلقة بتعليل الأحاديث بالتفرد

قسَّم علماء الحديث التفرد إلى نوعين:

الأول: التفرد المطلق: وهو الحديث الذي انفرد به راو واحد، سواء تعددت الطرق إلى ذلك الراوي المنفرد به أو لم تتعدد(١٧).

والثاني: التفرد النسبي: وهو ما كان فردًا بالنسبة إلى شيء معين، مثل أن يقال: لم يرو الحديث من الثقات إلا فلان(١٨).

ومنهج الإمام البزار في التفرد: أن التفرد ليس علة في ذاته، وقد أوضح الإمام البزار منهجه في مسنده فقال: «وإسناده صحيح إلا ما ذكروا من تفرد هشام بن خالد به، ولا نعلم له علة»(١٩).

فهذا النص يصرح بأن مصطلح التفرد عن الإمام البزار لا يعني ضعف الحديث، وليس علة في ذاته.

ومع أن التفرد في كثير من الأحيان لا يضعف الحديث، إلا أن التفرد مظنة للعلة، فالحديث الشاذ والمنكر وغير ذلك من قسم الضعيف يتعلق بأنواع من التفرد.

ولذلك فالتفرد مظنة الضعف، وهذا هو سر اهتمام البزار بالتفرد، ثم جاء تلميذه الإمام الطبراني فاهتم بالتفرد اهتمامًا بليغًا في كتبه لاسيما كتاب المعجم الأوسط.

أمثلة للأحاديث التي ذكر فيها الإمام البزار التفرد:

في الحديث المروي عن العباس بن عبد المطلب، أنه زعم أنه كان جالسا في البطحاء في عصابة، ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس معهم، إذ مرت عليهم سحابة فنظروا إليها، فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هل تدرون ما اسم هذه؟» ، قالوا: نعم، السحاب، قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «نعم، والمزن والعنان».

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

بعد أن أخرج البزار هذا الحديث قال معقبًا عليه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا الكلام وهذا اللفظ إلا من هذا الوجه عن العباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن عميرة لا نعلم روى عنه إلا سماك بن حرب»(٢٠).

ومن الأمثلة التي ذكرها الإمام البزار في تفرد بعض الرواة بلفظة من ألفاظ الحديث:

في الحديث عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجد عند الكعبة وحوله ناس من قريش، ثم ذكر نحو حديث شعبة وزاد فيه، فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه حمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد، اللهم عليك الملأ من قريش».

قال الإمام البزار بعد إخراجه هذا الحديث: «ولا نعلم أحدا زاد في هذا الحديث أنه قال: (أما بعد) إلا زيد بن أبي أنيسة»(٢١).

ومن الأمثلة على تفرد الصحابي برواية الحديث:

في الحديث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان في جنازة، فأخذ عودا فجعل ينكت في الأرض، ثم قال: «ما من أحد منكم إلا وقد كتب مقعده من النار أو مقعده من الجنة».

قال البزار بعد إخراجه للحديث: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد، عن منصور، وغير واحد عن الأعمش. ولا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من حديث علي رضي الله عنه»(٢٢).

وقد أكثر الإمام البزار من ذكر التفرد في مسنده، ويظهر من خلال ما ذُكر من الأمثلة أن مسند البزار من مظان التفرد في الأحاديث، وهذا مما يعلي شأن مسنده بين المسانيد، وذلك لأن لذكر التفرد أهمية بالغة؛ إذ إن له علاقة قوية بتعليل الأحاديث فهو أحد وسائل الكشف عما تحوي الأحاديث من أوهام وأخطاء، وفي هذا يقول ابن الصلاح رحمه الله: «ويستعان على إدراكها –أي العلة– بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك»(٢٣).

٣- المصطلحات المتعلقة بالاتصال والانقطاع والوقف والرفع

تمهيد:

أقوال علماء الحديث في حكم تعارض الوصل والإرسال، والوقف والرفع:

اختلف الأئمة في ذلك على أربعة أقوال:

القول الأول: ترجيح الوصل على الإرسال، والرفع على الوقف مطلقًا:

وقد اشترط من قال بهذا القول أن يكون من وصل أو رفع ثقة.

وقال بهذا القول غير واحد من أهل الحديث، قال الخطيب البغدادي: «وهذا القول هو الصحيح عندنا؛ لأن إرسال الحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له، ولعله أيضًا مسند عند الذين رووه

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

مرسلًا، أو عند بعضهم، إلا أنهم أرسلوه لغرض ونسيان، والناسي لا يقضى له على الذاكر، وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخرى لا يضعف ذلك أيضًا؛ لأنه قد ينسى فيرسله ثم يذكر بعده فيسنده، أو يفعل الأمرين معًا عن قصد منه لغرض له فيه»(٢٤).

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح: «وما صححه –أي الخطيب– هو الصحيح في الفقه وأصوله»(٢٥).

وقد تعقب ابن الصلاح: الإمام برهان الدين البقاعي، فقال: «إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، فإن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظرًا لم يحكه؛ وهو الذي لا ينبغي أن يُعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد، وإنما يديرون ذلك على القرائن»(٢٦).

القول الثاني: إن اختيار الإرسال أو الوصل، والوقف أو الرفع مردّه إلى القرائن:

وهذا قول المحققين من أئمة الحديث، قال الحافظ العلائي: «كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقتضي أنه لا يحكم في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في حديث»(٢٧).

وقال الحافظ ابن حجر بعد نقله كلام ابن الصلاح على تقسيم الزيادات في الحديث: «قلت: لم يحكم ابن الصلاح على هذا الثالث بشيء، والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن، كما قدمنا في مسألة تعارض الوصل والإرسال»(٢٨).

القول الثالث: ترجيح الإرسال على الوصل، والوقف على الرفع مطلقًا:

وقد حكى هذا القول الخطيب البغدادي عن أكثر أصحاب الحديث(٢٩).

واستدل أصحاب هذا القول بدليلين:

بأن الإرسال نوع قدح في الحديث، فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل.

إن الظاهر هو نسبة الوهم إلى من زاد؛ لوحدته وتعددهم، فوجب رده.

أما الإجابة عن الأول، فقد أجاب عنه ابن الصلاح فقال: «بأن الجرح قُدِّم لما فيه من زيادة العلم، والزيادة هاهنا مع من وصل»(٣٠).

وأجاب الصنعاني عن الثاني بقوله: «بأن سهو الإنسان فيما لم يسمع حتى جزم بأنه سمع بعيدًا جدًا، بخلاف سهوه عما يسمع؛ فإن ذهول الإنسان عما يجري بحضوره لاشتغاله عنه كثير الوقوع، هذا إذا اتحد المجلس، أما إن تعدد فتقبل باتفاق»(٣١).

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

القول الرابع: أن الحكم للأكثر أو للأحفظ، فإن كان من أرسل الحديث أكثر أو أحفظ ممن وصله فالحكم للإرسال، وكذا الحكم في الرفع والوقف؛ لأن تطرق الخطأ والسهو إلى الأكثر أبعد، وقد حكى هذا القول الحاكم النيسابوري عن أئمة الحديث(٣٢).

وقد ضعف الإمام الصنعاني هذا المذهب: وهو القول بالترجيح بالأكثر أو بالأحفظ، فقال عن تلك الطريقتين: «وليسا بشيء؛ لأن مرجع ذلك إلى الترجيح ولا يدفع الريبة؛ لأن الشك في أحد المتقابلين شك في الآخر، والشك لا يعمل به وفاقًا»(٣٣).

الترجيح:

بعد عرض أقوال الأئمة وما ذكر من مناقشات يترجح القول الثاني القائل بأن اختيار الإرسال أو الوصل، والوقف أو الرفع مردّه إلى القرائن، وهو قول أكثر أئمة المحدثين المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل والبخاري فترجيحهم في ذلك يقوم على القرائن.

مذهب الإمام البزار في تعارض الوصل والإرسال، والوقف والرفع:

بعد أن ذكرنا الأقوال الأربعة في حكم تعارض الوصل والإرسال، والوقف والرفع، نريد أن نقف على أي الأقوال الأربعة اختار الإمام البزار.

اختار الإمام البزار القول الأول القائل بأن ترجيح الوصل على الإرسال، والرفع على الوقف مطلقًا إذا كان من وصل أو رفع ثقة، وقد ثبت اختيار البزار لهذا القول من قوله ومن صنيعه.

أما من قوله فقد ثبت ذلك عنه في عدة مواضع من مسنده، ومن أمثلة ذلك، قوله رحمه الله في تقديمه للرفع على الوقف في حديث قيس بن أبي حازم قال: سمعت أبا بكر الصديق رضي الله عنه يقول: أيها الناس إنكم تقرءون هذه الآية {يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم، لا يضركم من ضل إذا اهتديتم} [المائدة: ١٠٥] وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن أمتي إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه يوشكوا أن يعمهم الله منه بعقاب» فقال البزار بعد إخراجه لهذا الحديث: «وأسنده زائدة أيضًا حدثنا محمد بن المثنى قال: نا روح، عن زائدة، عن إسماعيل، عن قيس، عن أبي بكر، عن النبي صلى الله عليه وسلم وأوقفه جماعة، والحديث لمن زاد فيه إذا كان ثقة»(٣٤).

وبهذا يتبين ترجيح البزار لزيادة الرفع على الوصل من قوله.

وهذا مخالف للقول الراجح الذي عليه حذاق الأئمة المتقدمين،

وأما ترجيح البزار لهذا القول من حيث صنيعه:

يظهر صنيع البزار في مسنده أنه يرجح الوصل على الإرسال، والرفع على الوقف، على عكس ما عليه الأئمة المحققين، يظهر في كثير من المواضع في مسند البزار فتجده يصحح حديثًا روي مرسلًا وموصولًا،

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

فيصحح الوصل ويحكم بصحة الحديث، بينما تجد أئمة الحديث يضعفون هذا الحديث ويحكمون بالقرائن بأن الحديث مرسل، كما هو المذهب الراجح في ذلك.

ومن الأمثلة على ذلك في مسند البزار، الحديث المروي عن وكيع بن الجراح عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي رضي الله عنه، قال: صنعت طعامًا ودعوت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء، فرأى في البيت تصاوير فرجع، فقلت: يا رسول الله لم رجعت؟ قال: «إن في البيت شيئًا فيه تصاوير وأن الملائكة لا تدخل بيتا فيه تصاوير».

قال البزار بعد إخراجه لهذا الحديث: «وهذا الحديث من أحسن إسناد يروى عن علي، رضي الله عنه في ذلك، ولا نعلم أحدًا وصل هذا الحديث عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن علي، رضي الله عنه إلا وكيع، عن هشام. وقد روى عن أبي طلحة، وعن عائشة، وعن زيد بن خالد، وعن أبي هريرة، فذكرناه عن علي، رضي الله عنه إذ كان إسناده صحيحًا»(٣٥).

فتبين من صنيع البزار تصحيحه لحديث علي الذي روي مرسلًا وموصولًا، ومع ذلك رجح الإمام البزار الوصل؛ فصحح الحديث، وخالف ما عليه المحققون من أئمة الحديث من الترجيح بالقرائن، ولذلك فقد أعل هذا الحديث ورجح المرسل الأئمة المحققون، كالإمام الدارقطني، حيث قال: «أسند وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن ابن المسيب عن علي، وخالفه أصحاب هشام فرواه عن هشام مرسلًا، وهو أصوب»(٣٦).

فقد رجح الدارقطني الإرسال بقرينة طول الصحبة، وهي قرينة مرجحة عند الأئمة في تعليل الأحاديث.

وتبين من هذا المثال مذهب الإمام البزار في الترجيح بين المرسل والموصول والمرفوع والموقوف، واختياره للقول الأول الذي ذكرناه آنفًا.

قيد مهم في مذهب الإمام البزار:

قيد الإمام البزار رحمه الله ترجيح الوصل على الإرسال، والرفع على الوقف بقيد في غاية الأهمية وهو أهلية الراوي بالرفع والوصل، ولذلك علل الإمام عدة أحاديث وحكم عليها بالإرسال والوقف، ومن الأمثلة على ذلك:

الحديث المروي: عن أبي علي الحنفي، قال: نا مالك بن أنس، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، قال: قال عمر: كيف تصنع بالمجوس، فقال عبد الرحمن بن عوف: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب».

روي موصولًا ومرسلًا، ورجح الإمام البزار المرسل، فقال عقب الحديث: «وهذا الحديث قد رواه جماعة عن جعفر، عن أبيه ، ولم يقولوا عن جده، وجده علي بن الحسين، والحديث مرسل ولا نعلم أحدًا، قال: عن جعفر، عن أبيه عن جده، إلا أبو علي الحنفي عن مالك»(٣٧).

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

والإمام البزار رحمه الله رجح المرسل هنا ليس لأنه خالف طريقته، وإنما لحكمة تشي بتمكُّنه ووفور علمه، وهي أن الراوي الذي زاد الوصل في الحديث هو أبو علي الحنفي، واسمه عبيد الله بن عبد المجيد، وهو مختلف فيه والأكثر على توثيقه، قال أبو حاتم: ليس به بأس، وقال ابن معين: ليس بشيء، وروي عنه أنه قال: ليس به بأس، وقال العقيلي: ضعيف هو أضعف إخوته، وقال ابن قانع: ثقة مات بالبصرة، ووثقه الدارقطني، وقال ابن حجر: صدوق، لم يثبت أن يحيى بن سعيد ضعفه(٣٨).

وأبو علي الحنفي وإن أخرج له البخاري ومسلم، إلا أنه مختلف فيه، والأصح أنه صدوق، ولكن لما كان مختلفًا فيه اعتبره الإمام البزار ليس أهلًا لأن يخالف الأئمة في وصل الحديث، والجماعة الثقات رووه بالإرسال.

وما قاله البزار من إعلال هذا الحديث بالإرسال هو الذي رجحه أئمة الحديث، فقد رجح المرسل أيضًا الإمام ابن عبد البر(٣٩).

ومن مقيدات مذهب البزار أيضًا التعليل بالإرسال في حال أن يكون الراوي ثقة عن أهل بلده ضعيف في الرواية عن غيرهم.

وقد استخدم الإمام البزار هذه الطريقة كثيرًا في مسنده، ومن الأمثلة على ذلك: الحديث المروي عن سعيد بن أبي عروبة، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: «أن غيلان بن سلمة أسلم وتحته عشر نسوة كن عنده في الجاهلية وأسلمن معه، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعًا».

قال الإمام البزار عقب هذ الحديث: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه إلا أهل البصرة وأفسده باليمن فرواه، مرسلًا»(٤٠).

وقول الإمام البزار هنا يرجح الإرسال، وذلك لأن أهل البصرة رووه عن معمر موصولًا، وروايتهم عنه مرجوحة.

وقال الحافظ ابن حجر مؤيدًا ما رجحه البزار:

«وحكم مسلم في التمييز على معمر بالوهم فيه، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة: المرسل أصح، وحكى الحاكم عن مسلم أن الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة. قال: فإن رواه عنه ثقة خارج البصرة حكمنا له بالصحة، وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر هذا الحكم، فأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة، وأهل خراسان، وأهل اليمامة عنه، قلت: ولا يفيد ذلك، فإن هؤلاء كلهم إنما سمعوه منه بالبصرة، وإن كانوا من غير أهلها، وعلى تقدير تسليم أنهم سمعوا منه بغيرها، فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب؛ لأنه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة، وأما إذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها، اتفق على ذلك أهل العلم كابن المديني والبخاري، وأبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم»(٤١).

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

وبهذا يتبين قواعد ومصطلحات الإمام البزار في تعليل الأحاديث بالوصل والإرسال والوقف والرفع.

٣- اصطلاحات الإمام البزار في اختلاف الرواة والروايات

لقد اهتم الإمام البزار كثيرًا باصطلاحات اختلاف الرواية والروايات، واستخدم المصطلحات التي اصطلح عليها علماء الحديث، ومن أهم المصطلحات التي استخدمها الإمام البزار في هذا الصدد:

أولًا: الحديث المضطرب:

المضرب تعريفه لغة: أصل كلمة "اضطرب" ضرب.

ومادة الضاد والراء والباء أصل واحد ثم يستعار ويحمل عليه.(٤٢)

والضرب: إيقاع شيء على شيء(٤٣)

والموج يضطرب: أي يضرب بعضه بعضاً، وتضرب الشيء واضطرب: تحرك وماج(٤٤)

والاضطراب: كثرة الذهاب في الجهات من الضرب في الأرض. (٤٥)

وعبر به عن الأشياء المختلفة فقيل: حاله مضطرب أي مختلف. (٤٦)

وكلمة "اضطراب" تدل على حركة وعدم ثبات الشيء واختلاله وعدم انضباطه.

يقال: اضطرب الحبل بين القوم: إذا اختلفت كلمتهم(٤٧)، واضطرب أمره: اختل(٤٨).

واضطرب: تحرك وماج.(٤٩)

وفي حديث خباب بن الأرت رضي الله عنه لما سئل عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر كيف تعرفونها؟ قال: باضطراب لحيته(٥٠) أي بتحركها وعدم ثباتها.

الحديث المضطرب في اصطلاح أهل الحديث هو: «الذي الذي يرويه راو واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية في القوة، ويتعذر الجمع بين تلك الأوجه، فإن رُجحت بعض الأوجه خرج عن الاضطراب»(٥١).

والاضطراب يكون في السند وهو الأكثر، ويكون في المتن وهو نادر.

وقد استخدم الإمام البزار هذا المصطلح وعلل به بعض الأحاديث، ومن الأمثلة على ذلك:

الحديث المروي عن إسحاق بن إبراهيم، عن أسامة بن زيد، عن أبيه، عن جده قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أتحبون أن أعلمكم، أول إسلامي؟ ...» الحديث.

علق البزار بعد إخراجه الحديث قائلًا: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أسامة بن زيد، عن أبيه، عن جده، عن عمر إلا إسحاق بن إبراهيم الحنيني، ولا نعلم يروى في قصة إسلام عمر إسناد أحسن من هذا الإسناد، على أن الحنيني قد ذكرنا أنه خرج عن المدينة فكف واضطرب حديثه»(٥٢).

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

واستخدام البزار لمصطلح الاضطراب وإعلاله لهذا الحديث به، وهو الذي عليه المحققون، فإن إسحاق بن إبراهيم الحنيني، قال البخاري: فيه نظر، وضعفه الإمام مالك، وقال أبو أحمد بن عدي: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة(٥٣).

ثانيًا: الحديث المنكر:

الحديث المنكر في اصطلاح أكثر المحدثين: هو ما رواه الراوي الضعيف مخالفًا للثقات.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها»(٥٤).

وقد استخدم الإمام البزار في مسنده هذا المصطلح وأعل به كثيراً من الأحاديث، وأحيانًا يذكر نكارة المتن وفي أحايين أخرى يذكر نكارة الإسناد، فمن الأمثلة على ذلك:

الحديث المروي عن ابن لهيعة، عن قيس بن الحجاج، عن حنش، عن ابن عباس، عن ابن مسعود: أنه وضأ النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن بنبيذ فتوضأ، وقال: «ماء طهور».

عقب الإمام البزار على ذلك الحديث قائلًا: «وهذا الحديث لا يثبت لابن لهيعة، لأن ابن لهيعة كانت قد احترقت كتبه، فكان يقرأ من كتب غيره، فصار في أحاديثه أحاديث مناكير، وهذا منها ولا نعلم روى ابن عباس عن عبد الله بن مسعود إلا هذين الحديثين»(٥٥).

والنكارة التي ذكرها الإمام البزار رحمه الله على بابها الذي اصطلح عليها المحدثون؛ لأن ابن لهيعة مكثر من الرواية وهو ضعيف، لاسيما بعد احتراق كتبه، قال الحافظ ابن حجر: «صدوق من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه»(٥٦).

ثالثًا: الحديث الشاذ:

تعريفه لغة: يقال: نكر الأمر نكيراً وأنكره إنكاراً ونكراً: جهله. (٥٧)

ومعنى المنكر: مجهول وغير معروف، والنكرة ضد المعرفة، وجاء إطلاقه على هذا المعنى في مواضع من القرآن الكريم:

كقوله تعالى: "وجاء إخوة يوسف فدخلوا عليه فعرفهم وهم له منكرون"(٥٨)

وقوله تعالى: "فلما جاء آل لوط المرسلون قال إنكم قوم منكرون"(٥٩)

وقوله تعالى: "... إذا دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون"(٦٠)

وقوله تعالى: "يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها"(٦١)

عرف علماء الحديث الشاذ اصطلاحاً بعدة تعريفات من أشهرها:

عرفه الإمام الشافعي بقوله: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ: أن يروي الثقة حديثًا يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث»(٦٢).

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

وقال الحاكم: «وأما الشاذ: فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة»(٦٣).

ذكر الإمام البزار للحديث الشاذ:

الإمام البزار رحمه الله أعل أحاديث كثيرة بالشذوذ، غير أنه لم يستخدم لفظ الشذوذ في تعليله، وإنما استخدم التعليل بالشذوذ بطريقة عملية، ومن الأمثلة على ذلك:

الحديث المروي عن مغيره ابن مسلم عن الأعمش عن أبي صالح ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من دعاكم على طعام فأجيبوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن استعاذ بالله فأعيذوه، ومن آتى إليكم خيرًا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا أن تكافئوه فادعوا له حتى يعلم أن قد كافأتموه»(٦٤).

أعل الإمام البزار هذا الحديث بالشذوذ، فقال: «وهذا الحديث لا نعلم رواه ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، إلا المغيرة بن مسلم وأحسبه أخطأ فيه لأن هذا الحديث رواه أبو عوانة وعبد العزيز بن مسلم عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر ، رضي الله عنهما»(٦٥).

وهذا الحديث فيه شذوذ؛ حيث خالف المغيرة أبا عوانة وعبد العزيز، والمغيرة هو بن مسلم القسملي، قال العجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق، وقال الدارقطني: لا بأس به(٦٦)، وهذا يبين علة الشذوذ؛ لأن المغيرة ثقة وقد خالف من هو أوثق منه.

رابعًا: الحديث المدرج:

المدرج عند علماء الحديث المتقدمين هو: « ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض رواته بأن يذكر الصحابي أو: من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاما من عند نفسه فيرويه من بعده موصولا بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»(٦٧).

ذكر الإمام البزار لمصطلح المدرج:

ذكر الإمام البزار عدة أحاديث وبين فيها الإدراج مما يدل على تمكن الإمام البزار في تعليل الأحاديث، ومن الأمثلة على ذلك:

الحديث المروي عن مجاهد عن مورق، عن أبي ذر، رضي الله عنه، قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني لأرى ما لا ترون وأسمع ما لا تسمعون أطت – يعني السماء – ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجدا لله ولو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرًا» قال: «ولوددت أني شجرة تعضد».

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

أوضح الإمام البزار الإدراج في هذا الحديث فقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا من هذا الوجه، ولا نعلم له طريقا غير هذا الطريق، ولا نعلم روى مجاهد، عن مورق، عن أبي ذر إلا هذين الحديثين، قال أحمد: وأحسب أن هذا الكلام الأخير من قول أبي ذر أعني: لوددت أني شجرة تعضد»(٦٨).

فقد أوضح الإمام البزار الإدراج الواقع في الحديث، وذكر عن الإمام أحمد ما يؤكد الإدراج.

وما ذهب إليه الإمام البزار هو الذي عليه المحققون من أهل الحديث، فقد أشار الإمام الترمذي في سننه إليه فقد بعد إخراجه الحديث: «هذا حديث حسن غريب. ويروى من غير هذا الوجه أن أبا ذر، قال: لوددت أني كنت شجرة تعضد»(٦٩).

وكانت هذه أهم المصطلحات التي استخدمها الإمام البزار، وأعل الأحاديث بها، وإن لم يذكرها بنفس الاسم المشهور بين أئمة الحديث.

٥- الحديث الحسن عند الإمام البزار

تعريفه في اللغة: صفة مشبهة من الحسن – بضم الحاء – ضد القبح، وسمي الحسن بذلك لقبوله وعلوه عن مرتبة الضعيف الذي يقبح الاحتجاج به، والحسن: الجمال وكل شيء مبج مرغوب فيه، وجمعه مما سبق على غير قياس. (٧٠)

الحديث الحسن في اصطلاح المتقدمين، هو قسم من الصحيح لا قسيم له، والإمام الترمذي رحمه الله أول من قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، وكان قبل الإمام الترمذي الحديث صحيح وضعيف، قال ابن تيمية: «والترمذي أول من قسم الأحاديث إلى صحيح وحسن وغريب وضعيف، ولم يعرف قبله هذا التقسيم عن أحد، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح وضعيف»(٧١).

وقد قسم العلماء الحسن إلى نوعين

الحسن لذاته: ما رواه عدل خفيف الضبط بسند متصل وخلا من الشذوذ والعلة القادحة(٧٢).

الحسن لغيره: هو الضعيف إذا تعددت طرقه على وجه يجبر بعضها بعضًا(٧٣).

مدى تأثر الإمام البزار بالإمام الترمذي في مصطلح الحديث الحسن:

عرف الإمام الترمذي الحديث الحسن بقوله: «وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن»(٧٤).

وتعريف الترمذي هذا هو الذي اشتهر عند الأئمة بالحديث الحسن لغيره.

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

ذكر البزار للحديث الحسن:

تأثر البزار بمصطلح الإمام الترمذي، ولم يخرج عن طريقته إلا في القليل من الأحاديث، وحكم على أكثر من حديث في مسنده بأنه حسن، بناء على تعريف الترمذي، ومن الأمثلة على ذلك:

الحديث المروي عن عبد الرحمن بن سعيد، عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل لمسلم أن يأخذ عصا أخيه إلا بطيبة نفسه، وذلك مما شدد صلى الله عليه وسلم ما حرم الله من مال المسلم على المسلم».

وقد عقب البزار على هذا الحديث بعد إخراجه له بقوله: «وهذا الحديث قد روي نحو كلامه، عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه بغير هذا اللفظ، ولا نعلم لأبي حميد طريقا غير هذا الطريق وإسناده حسن»(٧٥).

واستخدم البزار مصطلح حَسن في هذا الحديث، وحكم عليه بالحُسن؛ لأن الحديث روى من وجوه أخرى، وقد بين البزار أنه رُوي من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فحسن إسناده لتعدد طرقه، وهو عين ما نص عليه الإمام الترمذي رحمه الله.

وبهذا يتبين تأثُّر الإمام البزار بالإمام الترمذي في مصطلح الحديث الحسن، فقد أخذ بعين الاعتبار في الحديث الحسن: أن لا يكون في إسناده راوٍ مُتهم بالكذب، وأن لا يكون شاذًا، وأن يروى من غير وجه، فبذلك يكون الإمام البزار قد طبق تعريف الإمام الترمذي للحسن بحرفية.

الخاتمة

الحمد لله انتهاء، كما أن الحمد كان لربنا المليك ابتداء، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد.. فقد خلصت من بحثي هذا بجملة من النتائج، والتي من أهمها:

إن الإمام البزار قد أكثر من ذكر التفرد في مسنده

إن الإمام البزار تأثر بمصطلح الإمام الترمذي، ولم يخرج عن طريقته إلا في القليل من الأحاديث، وحكم على أكثر من حديث في مسنده بأنه حسن، بناء على تعريف الترمذي

إن الإمام البزار اهتم كثيرًا باصطلاحات اختلاف الرواية والروايات، واستخدم المصطلحات التي اصطلح عليها علماء الحديث

إن الإمام البزار رحمه الله قيد ترجيح الوصل على الإرسال، والرفع على الوقف بقيد في غاية الأهمية وهو أهلية الراوي بالرفع والوصل.

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

فهرس المصادر والمراجع

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٢/ ١٧٦).
(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٥٥- ٥٥٦).
(٣) الأنساب للسمعاني (٢/ ١٩٥).
(٤) بغية النقاد النقلة لابن المواق (ص: ٢١٧).
(٥) كشف الأستار (١/ ٥).
(٦) الرسالة المستطرفة (ص: ٥١).
(٧) ينظر: تاريخ بغداد (٤/ ٣٣٤)، الأنساب للسمعاني (٢/ ١٩٥)، اختصار علوم الحديث (ص: ٦٤).
(٨) مسند البزار (١١/ ١٨٠).
(٩) مسند البزار (١١/ ٣٤٧).
(١٠) مسند البزار (١١/ ١٤٢).
(١١) قاله في محمد بن السائب الكلبي، وفي تقريب التقريب (٢/ ١٦٣): «متهم بالكذب».
(١٢) ينظر: مسند البزار (١/ ١١١).
(١٣) مسند البزار (١/ ٢٠٧).
(١٤) ينظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (١/ ١٢٤)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين (١/ ٤٧)، المجروحين لابن حبان (١/ ١٨٠)، تاريخ بغداد (٧/ ٥١٥)، ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٢٥٦).
(١٥) مسند البزار (١٢/ ٢٠٦).
(١٦) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٢٥٣)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (١/ ٣٨)، المجروحين لابن حبان (١/ ٢٩٣)، ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٢٦).
(١٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص: ٢٤٨).
(١٨) ينظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني (٢/ ٩).
(١٩) مسند البزار (١٠/ ٣٨).
(٢٠) مسند البزار (٤/ ١٣٥).
(٢١) مسند البزار (٥/ ٢٤٢).
(٢٢) مسند البزار (٢/ ٢٠٢)، (٥٨٣).
(٢٣) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٩٠).
(٢٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٤١١).
(٢٥) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٧٢).
(٢٦) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (١/ ١٦٦)، توضيح الأفكار للصنعاني (١/ ٣٣٩).
(٢٧) ينظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ٣١٢).
(٢٨) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٨٧).
(٢٩) ينظر: الكفاية للخطيب (ص: ٥٨٠).
(٣٠) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٨٣).
(٣١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ٣٤١).
(٣٢) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (١/ ١٦٥).
(٣٣) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ٣٤٣).
(٣٤) مسند البزار (١/ ٢٠٤).
(٣٥) مسند البزار (٢/ ١٥٨).

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

(٣٦) علل الدارقطني (٣/ ٢٢١).
(٣٧) مسند البزار (٣/ ٢٦٥).
(٣٨) ينظر: ميزان الاعتدال (٣/ ١٣)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٤٨)، تقريب التهذيب، (ص: ٦٤٢) (٤٣٤٦).
(٣٩) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (٢/ ١١٤- ١١٦).
(٤٠) مسند البزار (١٢/ ٢٥٧).
(٤١) التلخيص الحبير (٥/ ٢٣١٣).
(٤٢) معجم مقاييس اللغة، ٢٩٧/٣.
(٤٣) المفردات للراغب الأصفهاني، ص ٢٩٤.
(٤٤) لسان العرب، ٥٤٤/١.
(٤٥) المفردات، ص ٢٩٥.
(٤٦) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، ٤٣٣/٢.
(٤٧) تهذيب اللغة، ٢٠/١٢.
(٤٨) مختار الصحاح، ص ٣٩٧.
(٤٩) القاموس المحيط، ٩٩/١.
(٥٠) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب من خافت القراءة في الظهر والعصر، ٢٦٩/١ (٧٤٤).
(٥١) ينظر: التقييد والإيضاح للعراقي (ص: ١٠٣)، فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٧٤).
(٥٢) مسند البزار (١/ ٤٠٣).
(٥٣) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٧٩)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ٣٩٧)، تقريب التهذيب (ص: ١٢٦)، (٣٣٩).
(٥٤) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٧).
(٥٥) مسند البزار (٤/ ٢٦٨)، (١٤٣٧).
(٥٦) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٧).
(٥٧) لسان العرب (٢٣٣/٥).
(٥٨) سورة يوسف، الآية ٥٨.
(٥٩) سورة الحجر، الآيتان ٦١، ٦٢.
(٦٠) سورة الذاريات، الآية ٢٥.
(٦١) سورة النحل، الآية ٨٣.
(٦٢) ينظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي (١/ ٨١).
(٦٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٩).
(٦٤) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في الرجل يستعيذ من الرجل، (٧/ ٤٣٣)، (٥١٠٩)، والنسائي، كتاب الزكاة، باب سأل بالله عز وجل، (٥/ ٨٢)، (٢٥٦٧)، وأحمد في المسند (٩/ ٢٦٦)، (٥٣٦٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه، ورواه البزار في مسنده (١٦/ ١٦٣)، (٩٢٧١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٢/ ١٠٤١).
(٦٥) مسند البزار (١٦/ ١٦٣)، (٩٢٧٢).
(٦٦) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨/ ٣٩٦).
(٦٧) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٢٧).
(٦٨) مسند البزار (٩/ ٣٥٨)، (٣٩٢٥).
(٦٩) سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً، (٤/ ١٣٤)، (٢٣١٢).
(٧٠) المعجم الوجيز (ص: ١٥١)، معجم مقاييس اللغة (٢/ ٥٧)، مختار الصحاح (ص: ١٣٦)، القاموس المحيط (٤/ ٢١٥)، لسان العرب (١٢/ ١١٤).

UOCHJRS, ISSN: 2616-6496, Vol. 05 | Issue 02 |January-June 2022
DOI:

(٧١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤٩).

(٧٢) ينظر: نزهة النظر لابن حجر (ص: ٣٢).

(٧٣) ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (١/ ٩٨).

(٧٤) العلل الصغير للترمذي (١/ ٧٥٨).

(٧٥) مسند البزار (٩/ ١٦٧)، (٣٧١٧).